

قواعد الاحكام

[416] الدابة قيل: يكون إقرارا للمالك على تقدير الاستئجار، وفيه نظر، إذ قد يجب بسببها ما لا يستحق المالك كأرث الجناية على سائقها أو راكبها. نعم، لو قال: لمالكها أو لزيد علي بسببها لزم. ولو قال: بسبب حملها لم يزمه شيء، إذ لا يمكن إيجاب شيء بسبب الحمل. ولو أقر لميت صح وانتقل الى ورثته. ولو قال: لا وارث له سوى هذا الزم التسليم إليه إن كان ديناً، وفي العين نظر، أقر به وجوب البحث. ولو أقر للعبد صح وكان للمولى. ولو أقر لحمل فلانة وعزاه الى وصية أو ميراث صح، فان ولدت ذكراً وانثى فهو بينهما على حسب استحقاقهما. ولو عزاه الى سبب ممتنع: كالجناية عليه والمعاملة له (1) فالأقرب اللزوم وإلغاء المبطّل. ولو أطلق فالوجه الصحة تنزيلاً على المحتمل، ويكون بين الذكر والانثى نصفين. ويملك الحمل ما أقر له به بعد وجوده حياً لدون ستة أشهر من حين الإقرار، ولو ولد لأكثر من مدة الحمل بطل، ولو وضع فيما بينهما ولا زوج ولا مالك حكم له، لتحقيقه وقت الإقرار. ولو كان لها زوج أو مولى ففي الحكم له إشكال ينشأ: من عدم اليقين بوجوده، ومن صحة الإقرار، وللعادة. ولو سقط ميتاً: فان عزاه الى إرث أو وصية عاد الى مورث الطفل والموصي (2)، وان أطلق كلف السبب وعمل بقوله، وان تعذر التفسير بموته

(1) " له " ليست في (ب). (2) في المطبوع: " _____
أو الموصى ". _____